

## مناقصة الخليوي . . . هل تكسب «حبيبة إسرائيل»؟

يوسف الصايغ

تمخّضت مناقصة الخليوي بقبول ست شركات من بينها ثلاث على علاقة بـ«إسرائيل»، وفي مقدمها شركة «أورانج» الفرنسية، إلى جانب شركتي «فودافون» الإنكليزية و«داتاكوم» الألمانية.

وبانتظار الإعلان عن اسم الشركة التي ستقوّم يعقد تشغيل قطاع الخليوي، بعد عملية فضّ العروض يوم غد الخميس (8 تشرين الأول الحالي)، تلوح في الأفق ثلاث ترّجّح كفة شركة «أورانج»، وسط معلومات تشير إلى أنّ أحد مدراتها بدأ اتصالاته مع موظّفين سابقين في شركة «سيليس» التي كانت تشغيلها شركة «فرانس تيليكوم» سابقاً، ما يوحي بأنّ المناقصة في طريقها إلى الرسو على شركة «أورانج»، وتحديدًا لتشغيل شبكة «الفا».

لكن المفارقة في ما يتعلق بمناقصة الخليوي، أنه في وقت تؤكّد وزارة الاتصالات أنّ مناقصة الخليوي تخضع للقوانين اللبنانية وفي مقدمها قانون مقاطعة «إسرائيل»، إلا أنّ قبول ثلاث شركات على علاقة بكيان العدو يشير إلى عكس ما تدّعيه الوزارة. كذلك تبرز ثغرة في ما يتعلّق بشركة «فرانس تيليكوم»، فهل يُمكن أن تتعامل الدولة معها مجددًا بعد الشكوى التي رفعتها ضدّ الدولة اللبنانية عام 2002 بعد فسح العقود آنذاك، حيث كوّنت الشركة المذكورة الدولة اللبنانية تعويضاً بقيمة 180 مليون دولار؟

إلى جانب أهمية قطاع الخليوي اقتصادياً، لجهة المردود العالي الذي يدره على الخزينة العامة، إلا أنه يكتب أهمية أمنيّة برزت بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وما وافق ذلك من محاولات من قبل الحكومة من بلبنان للاستحواذ على «داتا» اتصالات عدد من العملاء الذين جدّتهم «إسرائيل» ومن بينهم موظفون في قطاع الاتصالات الخليوية تبين قيامهم بمهامّ أمنية تهدّد لبنان وقطاع الاتصالات فيه.

#### غدار

وفي هذا السياق، أكد رئيس التجمّع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة الدكتور يحيى غدار في تصريح لـ«البناء» ضرورة القيام «بخطوات تصعيدية ضدّ عملية التطبيع الواضحة التي يقوم بها وزير الاتصالات بطرس حرب، من خلال قبوله دخول شركة مرتبطة بكيان العدو إلى مناقصة قطاع الخليوي في لبنان»، لافتاً إلى «أنّ الشركة تتولّى أيضاً إسرائيلياً، إضافة إلى دعمها للمستوطنات والعيش الاحتلال، وبالتالي ما عززت إسرائيل عن أخذها في 5 أيار عام 2008 عبر سعيها إلى تفكيك شبكة اتصالات المقاومة، لن تتجنّب في الحصلة عليه عبر تشغيل شركة تابعة لها في لبنان».

واعتبر غدار «أنّ وزير الاتصالات بطرس حرب ارتكب خطأ كبيراً من خلال موافقته على وجود هذه الشركة ضمن الشركات التي تقدّمت لإدارة شركات الخليوي، كما أنّ طريقة تعاطيه مع الأمر لم ترق إلى مستوى المسؤولية، حيث علق على الموضوع سائلاً: «هل سنطاق عمل شركة تتعامل مع إسرائيل؟ ونحن نردّ عليه بنعم كبيرة لأنّ أمن لبنان القومي على المحك، وقطاع

### «أورانج»: نحن نحبّ «إسرائيل»!

تدخل شركة «أورانج» في عقد شراكة مع شركة «بارتنر الإسرائيلية» التي تستحوذ على 28 في المئة من سوق الاتصالات في الأراضي المحتلة، كما تدعم وحدثين عسكريّين في جيش الاحتلال، إحداهما اقتحمت مدينة رفح وقتلت 250 فلسطينياً، وتدعم جيش العدو بمحطات تقوية متحرّكة، كما قدّمت دقائق مجانية لجنود الاحتلال أثناء العدوان الأخير على قطاع غزّة العام الماضي. ووفقاً لكلام قائد وحدة عسكرية صهيونية، فإنّ «مضّة إيزون» الخاصة بشركة «أورانج» وفرت لجنودها دعماً هائلاً خلال مهاجمة منازل تحصّن فيها عناصر من حركة حماس في بلدة دير البلح وتسويتها بالأرض.

ورغم محاولات الشركة الفرنسية الرّد على منتقدي تعاملها مع كيان الاحتلال، بتأكيدها أنّ الشراكة تقتصر على استخدام علامتها التجارية، إلا أنّ الرئيس التنفيذي للشركة الذي ناد عدلن من مصر استعداد لفض الشراكة مع «بارتنر» بعد الضغوط الكبيرة من حملة مقاطعة «إسرائيل» في مصر، عاد ورضخ للضغط «الإسرائيلي» معلناً أنّ «أورانج باقية في إسرائيل»، مضيفاً: «نحن نحب إسرائيل»، ما يُعدّ دليلاً على حجم العلاقة بين الشركة وكيان العدو.

## قانون مقاطعة «إسرائيل»

أقرّ مجلس النواب اللبناني في 23 حزيران من العام 1955 قانون مقاطعة «إسرائيل»، والذي نصّ على ما يلي:
المادة الأولى: يُحظر على كلّ شخص طبيعي أو معنوي أن يعقد، بالذات أو بالواسطة، اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص قميمين في «إسرائيل» أو لمصلحتها، وذلك متى كان موضوع الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر، أياً كانت طبيعته. وتعتبر الشركات والمؤسسات الوطنية والأجنبية التي لها مصانع أو فروع تجمع أو توكيلات عامة في «إسرائيل» في حكم الهيئات والأشخاص المحظور التعامل معهم، طبقاً للفقرة السابقة، بحسب ما يقرّره مجلس الوزراء بقرار يُنشر في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية: يُحظر دخول البضائع والسلع والمنتجات «الإسرائيلية»، بانواعها كافة، في لبنان وتبادلها أو الاتجار بها، وكذلك السندات المالية وغيرها من القيم «الإسرائيلية»، المتقولة. وتُعتبر «إسرائيلية» البضائع والسلع المصنوعة في «إسرائيل» أو التي دخل في صناعتها جزء، أياً كانت نسبتها، من منتجات «إسرائيل» على اختلاف أنواعها، سواء وردت من «إسرائيل» مباشرة أو بطريق غير مباشر. وتُعتبر في حكم البضائع «الإسرائيلية» السلع والمنتجات المُعاد شحنها من «إسرائيل» أو المصنوعة خارج «إسرائيل»، بقصد تصديرها لحسابها أو لحساب أحد الأشخاص أو الهيئات المنصوص عنها في المادة الأولى.

المادة الثالثة: على المستورد في الحالات التي يعينها مجلس الوزراء أن يقدم شهادة منشأ، يوضح فيها البيانات التالية:
أ- بيان البلد الذي صنّعت فيه الب - أنه لم يدخل في صنع السلع آية مادة من منتجات «إسرائيل» أياً كانت نسبتها.



حرب

الاتصالات ليس مسألة اقتصادية فقط، بل لديه شقّ أمني يطال كل مواطن، ونحن نعرف المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لاختراق شبكات الاتصالات في لبنان».

وحذر «من أنّ الشركة المذكورة ستقوم بتوصيل المعلومات إلى الكيان الصهيوني، إضافة إلى القدرة الصهيونية على خرق الشبكة التابعة لشركة أورانج العاملة على الأراضي المحتلة»، داعياً رئيس مجلس النواب نبيه بري «إلى التحرك لمنع وزير الاتصالات من القيام بهذه الخطوة»، وأكد غدار «أنّ القوى المؤمّنة بالمقاومة ضدّ العدو يجب أن تتحرّك ضدّ هذه الخطوة التطبعية بامتياز».

#### الحسنا

من الناحية القانونية، أكدت المحامية مي الحسنا في تصريح لـ«البناء» أنه في حال تأكيد تمويل شركة «أورانج» لجيش الاحتلال ووجود شراكة مالية مع ممولين «إسرائيلييين»، فإنّ ذلك «يمنع من دون أدنى شك التعامل مع هذه الشركة في لبنان، حتى ولو كان تعاونها مع كيان العدو غير مُعلن».



الحسنا

ولفتت من جهة أخرى، إلى أنه «في حال كان التمويل الإسرائيلي يقتصر على اسهم بسيطة، وبالتالي لا يمكن لأصحابها التآثير على سياسة الشركة، فإنّ ذلك لا يجعل من الشركة تابعة لكيان العدو، موضحة «أنّ القانون اللبناني يعان أيّ شركة تثبت علاقتها بحدود من العمل في لبنان، وهناك نصوص قانونية واضحة تمنع التعامل مع هذه الشركات وعملها في لبنان».

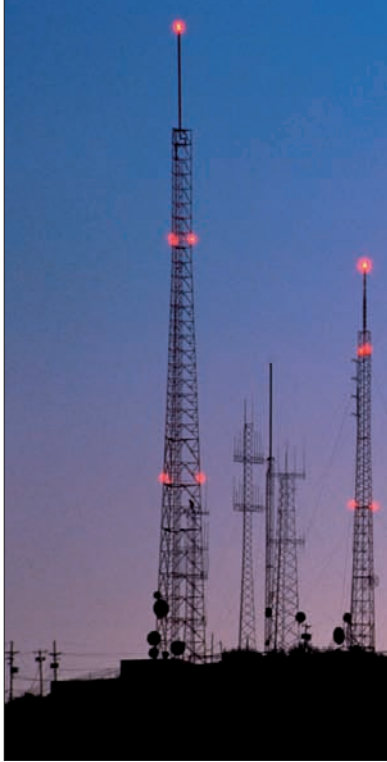
ولفتت إلى «أنّ القانون يمنع الحقّ لأي مواطن لبناني بأن يتقدّم لدى قاضي العجلة أو النيابة العامة التمييزية للطعن بوجود هذه الشركة، والمطالبة بمنعها من العمل في لبنان لارتباطها بالعدو»، مؤكّدة «أنّ ذلك يُعتبر تمكينا للعدو من الحصول على معلوماتها عن هذه الشركة».

وختمت الحسنا: «للاسف هناك تجاوزات تحصل من خلال عمل بعض الشركات التي تكون مرتبطة بكيان العدو، حيث يتمّ للجوء إلى استخدام جوازات سفر أوروبية».

#### غازر

وأكد الناشط في حملة «يدنا نحاسب» جورج غازار، من ناحية، في تصريح لـ«البناء» أنّ القبول بدخول شركة

## البناء



غدار

اتصالات لها ارتباطات مع «إسرائيل» في مناقصة الخليوي «يعدّ نوعاً من التطبيع مع كيان العدو، وبالتالي لا يمكن للحراك أن يسكت عن هذه الخطوة، لا سيما أننا نرى تضحيات شعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة، الذي يتعرّض لحملة عدوانية جديدة».
ولفت غازار إلى «أنّ الحراك قد يتحرّك ضدّ وزير الاتصالات بطرس حرب في حال رست المناقصة على شركة أورانج لتشغيل إحدى شركات الخليوي في لبنان». وقال: «نحن نحاذره من أنّ هذه الخطوة تشكل استفزازاً للبنانيين، كما أنها تعرّض أمنهم ومعلوماتهم للخطر، وتعتبر خدمة مجانية للقاعة الحياتة، ونحن نعوّل على القوى الواعية للعمل على إلغاء هذه الخطوة التطبعية وإسقاطها».

وفي حال الموافقة على دخول الشركة المذكورة قطاع الاتصالات في لبنان، أوضح غازار «أنّ ذلك يربط خطوات من قبل الحراك في الشارع لرفض هذا الأمر، ومواجهة السلطة التي لا تقبم وزناً للقوانين التي تحرم أيّ نوع من أنواع التعامل أو التطبيع الاقتصادي مع العدو، ونحن نعتبره خطأ أحمراً».

### من «فودافون» إلى «داتا كوم»...

### شراكة وشبهات

لم تصل علاقة شركتي «داتاكوم» الألمانية و«فودافون» البريطانية مع كيان العدو إلى مستوى علاقة «أورانج»، لكنّ شركة «فودافون» تمكّ فرعا في الأراضي المحتلة، كما تقدّم خدمات الملاحة لعدد من الشركات «الإسرائيلية»، بينما ترتبط شركة «داتاكوم» بمشاريع مع جامعات «إسرائيلية»، لا سيما منها «جامعة بن غوريون». ودارت الشبهات عام 2008 بعد مغادرة المديرية التنفيذية لشركة «فال ديتي» ومفلة الشرك الإلماني «داتش تيليكوم» آنجي بوتز لبنان، من دون إبطاء وزارة الاتصالات وإدارة الشركة والموظفين، في ظل معلومات حياضها عن اختفاء قسم من «داتا» الاتصالات التي اثارتم عاصفة كبيرة في ظلّ ما تمّ تسريبه من معلومات حول تسريب هذه «داتا» إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في خرق واضح لأمن اللبنانيين، بينما تمّ الحديث عن دور مشبوه لبوتز في عدوان تموز عام 2006.

مع مشروع تقويض الهوية العربية والوطنيات المنصّورة في بوثة الفكر القومي». وأضاف: «الكيان الصهيوني زرع لتدمير هذه الهوية القومية، وما جرى منذ العراق وصولاً إلى الحرب الكونية على سورية، يهدف إلى تدمير الوعي التاريخي والهوية كمقدمة لحماية المشاريع المتعددة للغرب وعلى رأسها الكيان الصهيوني وهو ما يفسر التكامل بين الإرهاب الصهيوني والجماعات الإسلامية المنبثقة عن الإسلام الوهّابي لتكون بديلاً للإسلام الحضاري».

المادة الرابعة: يتخذ مجلس الوزراء ما يلزم من تدابير لمنع تصدير السلع التي يثبت أنّ الجباد المستوردة تعيد تصديرها إلى «إسرائيل».
المادة الخامسة: تسري أحكام المواد 3 و4 و5 على السلع التي تنزل إلى لبنان أو تمرّ عبر أراضيها وتكون برسم «إسرائيل» أو أحد الأشخاص أو الهيئات المقيمين فيها، على أنّ لا تخل أحكام هذه المادة بأحكام الاتفاقات الدولية التي يكون لبنان طرفاً فيها.
المادة السادسة: يُحظر عرض البضائع والسلع والمنتجات المتار إليها في المادة الثانية أو بيعها أو شراؤها أو حيازتها. وتعتبر في حكم البيع والشراء أو تطبيق أحكام هذه المادة كل صفقة تتمّ على سبيل التبرّع أو المقايضة.
المادة السابعة: يُعاقب كلّ من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية بالأشغال الشاقة الموقّعة من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة من خمسة آلاف ليرة إلى أربعين ألف ليرة لبنانية. ويمكن أن يُحكم عليه أيضاً بالمنع من مزاولة العمل وفقاً للمادة 94 من قانون العقوبات. ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة الثالثة والتدابير المتخذة بموجب المادة الرابعة بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة خمسمائة إلى خمسة آلاف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين.وعلى المحكمة أن تقضي بمصادرة الأشياء والأموال التي نتجت عن الجريمة أو التي استعملت لإرتكاب الجريمة إذا كان صاحبها على علم بالأمر.في حال اقتراف الجرم من قبل شخص معنوي يمكن أن تقضي بالغرامة والمصادرة كما بالتدابير الاحترازية

## أبو خاروف لـ«البناء» و«توب نيوز»: التدخل الروسي يُنهى الفوضى الدولية



حاوره: سعد الله الخليل

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، تستردف الولايات المتحدة بالمشهد الدولي وتدير العالم، وفق نظرياتها السياسية والفكرية، المبنية على احتكار القوة الضاربة القادرة على تاجيح الحروب خارج حدودها، باشكالتها الناعمة والخشنة. فبين التدخل العسكري المباشر ودعم الاضطرابات لتفتيت مراكز القوة، تنوعت استراتيجيات واشنطن التي ألقها الدور الروسي الفاعل والذي يبدو بداية النهاية لأحادية القطب الدولية، دور ترسمه موسكو بنجاح تظهر تجلياته في المشهد السوري

بوقف مشروع إسقاط دمشق من بوابة مواجهة الإرهاب العالمي.

الاستراتيجية الروسية وما تشهده الساحة الفلسطينية من تطورات شكلا محور الحوار المشترك بين صحيفة

«البناء» وشبكة «توب نيوز» مع الأمين العام للجبهة القومية الفلسطينية للعدوة الدكتور نبيل أبو خاروف.

### أخطاء أميركية وفشل متكرّر

ورأى أبو خاروف «أنّ التطورات الأخيرة على الساحة السورية التي تمثلت بالدخول الروسي المباشر على خط المواجهة مع الإرهاب على المساحة السورية، جاءت كتتويج لجهود إنهاء الفوضى التي اجتاحت العلاقات الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي والتي شهدت أخطاء فاحشة وسياسات عدوانية ارتكبتها الولايات المتحدة الأميركية التي اعتقدت أنها الوريث الشرعي، بعد نهاية حقبة من تاريخها امتدت من الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينات بسقوط الاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول

الاشتراكية».

ولفت إلى ظهور «أيديولوجيا على مسرح العلاقات الدولية أطلقها فالاسفة الفكر السياسي الأميركيين لحقبة أطلق عليها «نهاية التاريخ» تحدث عنها فرانسيس فوكوياما من أصل ياباني، بنهاية حقبة أيديولوجية وصعود أخرى، كما عبر عنها هينغل مشيراً إلى نهاية الحروب «الثالوثية»، بالانصرار على أوروبا»، مشيراً إلى «ما قاله فرانسيس عن نهاية التاريخ بمعنى انتصار القيم الرأسمالية سواء الاقتصادية أو السياسية للولايات المتحدة الأميركية أو المسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة».

#### مشروع فكري أميركي

وتطرّق أبو خاروف إلى الأراء التي طرحها صوميل منفتحون عن التفسير بالصرع الحضاري القادم، بدل حوار الحضارات، معتبراً أنها «إشارات واضحة إلى أنّ الفكر السياسي الأميركي ينحو تجاه الهيمنة والقطب السياسي الواحد»، موضّحاً «أنّ هذه التجليات وجدت وضحاً للفجّ والمباشر في مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الفوضى الخلاقة اللذين تحدّثت عنها كونداليزا رايس بر نشر التدخل العسكري في شؤون دول المنقطة وهو ما يؤكّد أنّ التجليات لم تكن عارضة بل جاءت في سياق اختيار الاستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، وصولاً إلى تحقيق أهداف محددة على رأسها المزيد من ربط الاقتصاد العالمي الفطخي باقتصادها المركزي للحصول على المزيد من الراسمال لتهذ العائلات. تراقف ذلك مع المزيد من التغيرات على الأرض تمثلت بنشر قواعد عسكرية في المنطقة، وقد لعب الفيلسوف السياسي برنارد لويس دوراً مهماً في التأثير على مسار سياسة المحافظين في واشنطن و

الرئيس جورج بوش الأب مروراً بالابن وحتى عهد الرئيس باراك أوباما، تلك السياسة التي تمثّلت بضرورة إحداث تفجير في مجتمعات الشرق الأوسط، موضّحاً أنّ أفكار لويس لاقت رواجاً لدى المحافظين الجدد في سياساتهم تجاه الشرق الأوسط، بما ينسجم مع مشروع تقويض الهوية العربية والوطنيات المنصّورة في بوثة الفكر القومي». وأضاف: «الكيان الصهيوني زرع لتدمير هذه الهوية القومية، وما جرى منذ العراق وصولاً إلى الحرب الكونية على سورية، يهدف إلى تدمير الوعي التاريخي والهوية كمقدمة لحماية المشاريع المتعددة للغرب وعلى رأسها الكيان الصهيوني وهو ما يفسر التكامل بين الإرهاب الصهيوني والجماعات الإسلامية المنبثقة عن الإسلام الوهّابي لتكون بديلاً للإسلام الحضاري».

#### إعادة اعتبار

#### للعلاقات الدولية

وضع أبو خاروف التدخل الروسي في سياق «الحذ من البعد الاستراتيجي للولايات المتحدة امركية وإنهاء تدخلها في شؤون الدول من دون مظلة الأمم المتحدة». وقال: «الحرب المعلنة على سورية منذ خمس سنوات ليست تحت أي شرعية ولا تُصنّف بأي شكل من الأشكال في إطار شرعي وهي حرب سعت الولايات المتحدة بتوجهاتها السياسية إلى جعلها امتداداً للحقبة الأميركية التي تدخلت الروسي في سياق إعادة الاعتبار إلى العلاقات الدولية والقانون الدولي وإلى القطبية المتعددة. وأضاف:الواقع على الأرض المعقدة، والإقتصادية والعسكرية تشكل حضوراً مهماً في ساحة العمل الدولي ولا يمكن الاستمرار في الهيمنة على مجلس الأمن وتفجير مجتمعات

الشرق الأوسط وكياناته السياسية». واستشهد أبو خاروف بخطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة وحديثه عن القوة الأميركية. وتابع: «في المقابل كان هناك خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يتحدث عن الشرعية الدولية وتفعيل دور المجتمع الدولي.

كان واضحاً أنّ خطاب أوباما يدافع عن حق أميركا في استخدام القوة، في حين تحدث بوتين عن سعي إلى خلق علاقات دولية تحترم القانون الدولي وتحت مظلة الشرعية الدولية». ولفت إلى أنه «لا يمكن أنّ نصل إلى عالم متوازن متعدّد الأقطاب يقوم على احترام الشرعية الدولية وإعادة تقييم واقع العلاقات الدولية بعيداً من فكرة العمل القومي المشترك وهو ما يعطي روسيا والصين والمجموعة الدولية الأخرى التي انضمت عملياً إلى التحالف المضاد للإرهاب في سورية وسيحظى بإجماع دولي، قوة تنبع من ارتكازها على الشرعية الدولية». ورأى أنّ القانون الدولي «وُضع لتنظيم العلاقة بين الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واحترام حقّ دول العالم كافة في التعبير عن نفسها، حسب ما ضمنه قانون الحيادية الشعبية وموانع القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية».

#### الإرهاب في سورية

#### متشعب المصالح

وأكد أبو خاروف «أنّ وجود الإرهاب في سورية يمسّ مصالح دول كثيرة وهو تحرك له علاقة بالمصالح الدولية، وروسيا أعلنت اليوم على السنة مسؤوليتها وعلى رأسهم الرئيس بوتين أنّ الإرهاب الذي يستهدف سورية بدأ يطرق أبواب موسكو كما طرق أبواب بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق المجاورة لروسيا، حيث تدور بسباق القوى في فلك السياسات الأميركية

كما تتفاعل المشاكل في الصين بتحريك المسلمین «الإفغور، التحريك الإرهاب وإدخال الصين في مفاهاث عرقية تؤثر على السلم الدولي، كجزء من فلسفة السياسات الأميركية المتعاقبة بإعادة عسكريّة العالم والهيمنة على الاقتصاد العالمي، ومن هنا تأتي محاولة التدخل في أوكرانيا والضغط على روسيا ونشر الصواريخ في أوروبا حيث ترى واشنطن أنّ من حقها أن تهيمن على العالم، بما تمتلك من عقيدة سياسية». وتابع: «روسيا تعلم مكانتها وتعي دورها جيداً، وهي تمكّل من القدرات ما يؤهلها لأن تكون قطباً موازياً للولايات المتحدة الأميركية ومشاعر الروس القومية عالية على قومي روسي لن يقلّ عن يساهم في تنمية النزعة العدوانية الأميركية لتشمل النصف الثاني من العالم روسيا».

وفي الشأن الفلسطيني، أشار أبو خاروف إلى «أنّ صناعي الأيديولوجية في الكيان الصهيوني وجدوا أنها الفرصة التاريخية الأكبر لملاءمة لتفتين الجزء الثاني من مشروع بناء الدولة الصهيونية». لافتاً إلى «أنّ هذا الكيان، يجد نفسه أمام منعطف تاريخي، وعليه أن ينضمّ إلى جوقه الإرهاب الدولي التي تمثّل بالولايات المتحدة الأميركية وأعضاء حلف «ناتو»، والرجعيات الخليجية العربية في ضرب وحدة الجغرافيّة والهوية للوطن العربي». مؤكّداً «أنّ جيوش الدول الثلاث ليبيا والعراق وسورية تمتلك عمقا قومياً واستراتيجياً لدعم القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية».

وشدّد على «أنّ الكيان الصهيوني يسعى إلى الإجهاز على سورية بما تمثّله من قيم حضارية ومن جغرافية سياسية، ما دفع بدول الجوار السوري ودول الخليج إلى استمداد شرعيّتها من هذا الكيان اللاتشريعي، وجدوا أنّ تبنّي السياسات الصهيونية أقلّ كلفة من الحشد لأجل تحرير فلسطين».

#### مشروع طارئ

ولفت أبو خاروف إلى «أنّ المشروع الصهيوني مشروع طارئ على المنقطة والجغرافيّة والثقافة والفكر ومحكوم بالزوال، لمشروع عدواني يهدف إلى إنهاء وجود العربي الفلسطيني وهو ما يفرض في ظلّ هذه الاضطراب الدولي تفعيل الجهود الدولية حول فلسطين بمايمكن إستثمارها إذا أحسن استخدامها، عربياً عن اعتقاده بأنّ «الفرصة سانحة لوضع بداية النهاية للكيان الصهيوني، لأنّ الوعي التاريخي لا يُجزأ». ولفت إلى «أنّ اتفاقية أوسلو جزأت الوعي التاريخي والقومي والذاتي للشعب الفلسطيني، موضّحاً أنّ محاولات تشجيع هجرة الفلسطينيين من سورية إلى دول العالم هي محاولة لخلق واقع سياسي نابع من تدخل القوى الكبرى الاستعمارية».

ورأى «أنّ زمام المبادرة لا يزال في يد الصهاينة لعدم تحديد الأهداف

